

## كيف نجحت الصين في إقامة علاقات جيدة مع إيران، إسرائيل، والسعودية في وقت واحد؟!

تمكّنت الصين من إقامة علاقات جيدة مع الأعداء الثلاثة إيران وإسرائيل والسعودية في وقت واحد، رغم ما تتسمم العلاقات بينهم بالتوتر والشك، خاصة إذا تعلق الأمر بالنزاعات الدولية. وتتراجح علاقات هذه الدول بين الصعبة وغير الموجودة، حيث تتسمم علاقات المملكة العربية السعودية وإيران بخصوصية شديدة، بينما لا تربطهما علاقات دبلوماسية مع إسرائيل على الإطلاق.

وتمتصدم كل من طهران والرياض بصراع خلفائهما في سورية واليمن وحتى في الصراع على السلطة بين "حماس" و"فتح" في فلسطين، على الرغم من أن كليهما تشك في تل أبيب فيما يتعلق بالشان الفلسطيني.

تخوفات النووي الإيراني تجمع بين إسرائيل والسعودية في الوقت نفسه، ما يجمع بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية هو التخوف من إمكانية حصول إيران على سلاح نووي، ورفض توسيع نفوذها في المنطقة، كما أن كليتهما حليفٌ عظيم لواشنطن، وعدوٌ لطهران. وعلى الرغم من هذه الاختلافات، تمكّنت قوةٌ عظمى أخرى، وهي الصين، من نسج علاقة قوية ومتزايدة الصلة بهذه الدول الثلاث، دون أن تتأثر حتى الآن بهذه الصدمات.

يتبع العملاق الآسيوي استراتيجية شاملة تتعلق بالتقارب والتعاون مع القوى في الشرق الأوسط، التي أصبحت واضحة في الزيارات المتبادلة مع قادة هذه الدول خلال السنوات الأخيرة، والتي كان آخرها في حزيران الماضي للرئيس الإيراني، حسن روحاني، للصين.

وتبرّز الصين قوتها الناعمة في الشرق الأوسط، حيث تبذل جهودا ملموسة لزيادة التجارة والاستثمارات، لا سيما في قطاع الطاقة. كما تتفاوض الصين حاليا مع دول «مجلس التعاون الخليجي» على اتفاقية تجارة حرة.

وتقوم الشركات الصينية المملوكة للدولة ببناء مصارف مشتركة في المملكة العربية السعودية، كما نجحت في تأمين عقود لبناء مساجد - بما في ذلك ضريح بقيمة ١,٥ مليار دولار - في الجزائر الغنية بالنفط.

وهذا النشاط الجديد يدفعه الإيثار، فأولوية الصين تكمن في تأمين استمرار الوصول إلى قطاع الطاقة في الشرق الأوسط، وفي الوقت ذاته، لا تريد بكين أن تصبح إيران دولة نوبية. لكن الأهم من ذلك أنها ترغب في تجنب نشوب نزاع مع واشنطن بشأن العقوبات.

#### انفتاح على إيران

وتعرّزت العلاقات بين الصين وإيران بعد الثورة الإسلامية في العام ١٩٧٩، خاصة أن الجمهورية الإسلامية بدأت تعاني من العزلة على الساحة الدولية بعد أزمة رهائن السفارة الأمريكية، وفي الحرب بين العراق وإيران (١٩٨٠-١٩٨٨)، كانت بكين مصدرا مهما للأسلحة بالنسبة لإيرانيين.

وفي وقت لاحق، عندما بدأت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في بداية العقد الحالي في زيادة العقوبات على إيران، لمحاولة إيقاف برنامجها النووي، حافظت الصين على علاقاتها الاقتصادية وتبادلها التجاري الحيوي مع طهران، وهو ما سمح لطهران بالحصول على الضائع التي ترفض الدول الأخرى بيعها لها. وقد استمرّ هذا الدعم حتى بعد العام ٢٠١٠، عندما قرّرت بكين دعم العقوبات ضد إيران في الأمم المتحدة.

لكن المنفعة كانت متبادلة؛ فبينما تمكّنت إيران من كسر عزّلتها (وبعبء نفظها)، حصلت الصين على مصدر وفير للطاقة، وسوق تبيع فيها منتجاتها دون منافس.

في الوقت نفسه، بسبب موقعها الجغرافي بين الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا، تعتبر إيران جزءا مهما من طريق الحرير الجديد، وهو أحد أكبر مشاريع البنية التحتية في التاريخ، وتستثمر في الصين مليارات الدولارات.

والآن، وفي مواجهة قرار الولايات المتحدة بالتخلي عن الاتفاق النووي المتفق عليه بين إيران و6 من القوى العظمى في العالم، أمام بكين مرة أخرى الفرصة لتكون المنفذ التي يسمح لطهران (بالتفتس) رغم هذه العزلة الدولية، خاصة أنه في آذار ٢٠١٧، وقّعت الصين وإيران أول عقد تجاري لإعادة تمصيم وتجديد مفاعل اراك لإنتاج الملباه الثقيلة في فيينا، في خطوة مهمّة نحو تطوير المفاعل للاستفادة منه في توليد الطاقة، وفقا لوكالة سينيخوا الرسمية.

ولم يكن محل صدفة وسط دعوات ترامب لكل القوى الدولية لمقاطعة إيران والتحريض عليها، أن تعلن هيئة الجمارك الإيرانية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧، أن حجم صادرات إيران من المنتجات غير النفطية بلغ خلال الأشهر التسعة الأخيرة ٣١,٦٣ مليار دولار.

ووصل إجمالي حجم الصادرات الإيرانية إلى الصين إلى ١٢,٧٨٪، خلال الفترة ما بين آذار وكانون الأول ٢٠١٧، ولم يتأثر هذا التعاون بين الجانبين في العام ٢٠١٨، العام نفسه الذي شهد تصعيدا من ترامب تجاه الصين، حول فرض حزمة جديدة من التصفيات الجمركية على الواردات من الصين، وصلت قيمتها نحو ٦٠ مليار دولار، وتحديد الاستثمارات فيها، ردا على ما تراه واشنطن كتهديد للمفاعل الملكية الفكرية، وسرقة التكنولوجيا من الشركات الأمريكية.

تقول دينا إسفندياري واريان طباطبائي، مؤلفا كتاب Triple-Axis: Iran and Power Politics، في مقال بمجلة فورين أفيرز: «لم تتردد واشنطن في التحقيق مع الشركات الصينية مثل عملاقتها الاقتصادية هوانوي وZTE، ومعاقيمتها على ممارسة الأعمال التجارية مع إيران، ولكن ما زال لدى إيران سبب للنفاؤل». وأضاف الكاتبان: «ما زالت الشركات الصينية الكبيرة تشارك بفاعلية في إيران، وسيقوم الكثير منها بملء الفراغ الذي خلفه انسحاب الشركات الأوروبية».

#### علاقات وثيقة مع إسرائيل

عندما نفكر في قوة عظمى على صلة بإسرائيل، فإن الرد الفوري، على الأرجح هو: الولايات المتحدة.

على الرغم من ذلك، طوّرت الدولة العبرية والصين علاقة اقتصادية تنمو بمعدل غير



تقارب سعودي - صيني.

متوقّع، وخلال زيارة قام بها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى بكين في العام ٢٠١٧، تم توقيع اتفاقات ثنائية بقيمة ٢٥ مليار دولار.

كانت زيارة بنيامين نتنياهو إلى بكين في العام ٢٠١٧ مهمة لتعزيزِ العلاقات بين البلدين. بعد هذه الزيارة، قال نتنياهو إن الصين تساهم في ثلث الاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة في بلاده.

وشهدت الزيارة اجتماع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بمضيفه الصيني لي كيشيانغ في العاصمة بكين، ودعا إلى بذل مزيد من الجهد لتعزيزِ الاستقرار الدولي، وقال نتنياهو لمضيفه، إن «هناك الكثير من الاضطراب في العالم»، حاثًا البلدين على السعي لتعزيزِ «الأمن والسلام والاستقرار والرفاهية».

وترأس نتنياهو وفداً من ٩٠ من رجال الأعمال الإسرائيلييين، وهو أكبر وفد تجاري إسرائيلي يزور الصين حسب الإعلام الصيني الرسمي.

يذكر أن التبادل التجاري بين الصين وإسرائيل ازدهر منذ بدء العلاقات الدبلوماسية بينهما في العام ١٩٩٢، إذ تتجاوز قيمة الاستثمارات الصينية في إسرائيل ٦ مليارات دولار، بينما تستخدم الصين بشكل واسع التقنيات الإسرائيلية.

وكان الرئيس الصيني شي قد عبّر في خطاب وجهه لجامعة الدول العربية، في كانون الثاني ٢٠١٦، عن تأييد بلاده لإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، وقال إن الصين «تفهم التطلعات المشروعة للفلسطين في الاندماج بالمجتمع الدولي».

وفي الواقع، في العام ٢٠١٦ وحده بلغ إجمالي الاستثمارات الصينية المباشرة في إسرائيل حوالي ١٦ مليار دولار، ويعود جزء كبير منه عبر شراء شركات تكنولوجيا الإسرائيلية المأثقة.

كما تعدّ هذه القوة الآسيوية مصدرا مهما للسائح الأجنبي في إسرائيل، حيث تصافح عددهم بين العام ٢٠١٥ و٢٠١٧ إلى أكثر من ١٠٠ ألف زائر في السنة.

اليوت أبرامز، عضو الحزب الجمهوري وأحد كبار الباحثين في قضايا الشرق الأوسط في مجلس العلاقات الخارجية (CFR)، وهي مؤسسة فكرية مقرها في واشنطن، يرى أن وراء هذا النجاح أسبابا براغماتية بحتة.

وكتب أبرامز في تحليل على الإنترنت CFR: «تسعى الدولتان لتوسيع شراكتهما خارج منطقتهما، والدخول إلى أسواق جديدة وتحقيق فرص تجارية؛ إذ تتجذب الصين إلى قطاع التكنولوجيا المتنامي في إسرائيل، بينما ترحب إسرائيل بالاستثمارات الصينية كشرِكٍ محتمل في أغراض البحث العلمي».

وأضاف أبرامز إنه يرى أيضا في علاقة إسرائيل بالصين وسيلة لمقاومة المقاطعة، وسحب الاستثمارات من إسرائيل، والتي تروج لها دول أخرى.

على الرغم من أن حكومة نتنياهو قد اعربت عن رغبتها في ترجمة هذه العلاقات الاقتصادية المتنامية إلى تحول أكثر إيجابية مع الصين لصالح بلاده في الأمم المتحدة، إلا أن هذا لم يحدث بعد، بل في الواقع، تواصل بكين التصويت ضد إسرائيل في كل فرصة.

#### الصين تستثمر في النفط السعودي

في آذار ٢٠١٧، سافر ملك المملكة العربية السعودية، سلمان بن عبدالعزيز، إلى الصين للقاء الرئيس شي جين بينغ، وكان اجتماعا بين حاكم أكبر مصدر للنفط في العالم ورئيس دولة ستصبح المستورد الأول لهذا المنتج في نفس العام.

يقول ديفيد أوالاولا، المحلل والمستشار في القضايا الدولية في موقع هافينغتون بوست، السعودية مقتنعة بأن أسعار النفط لن تعود إلى سابق عهدها على المدى القصير (حيث كانت تبلغ أكثر من ١٠٠ دولار للبرميل)، لذا فإن هذا هو الوقت المناسب لتنوعب أوضاعها الاقتصادية».

وأضاف أوالاولو: «وفي الوقت نفسه، هذه الخطوة ستفيد الصين، نظرا لطلبها المتزايد على النفط السعودي، بالإضافة إلى تعزيز وجودها في الشرق الأوسط في وقت يتنافس

## السعودية في وقت واحد؟!

فيه الصينيون مع خصومهم الغربيين لتطوير البنية التحتية في المملكة». وقّع وفدا البلدين اتفاقات اقتصادية وتجارية بمبلغ يتجاوز ٦٥ مليار دولار، وتريد السعودية بيع ١٠٪ من أسهم أرامكو للحكومة الصينية.

ومن الناحية الاقتصادية، أكد نائب وزير التجارة الصيني في تشرين الأول ٢٠١٧، عزم بكين والرياض على إنشاء صندوق استثماري بقيمة ٢٠ مليار دولار، موضحا أن

السعودية هي أكبر شريك تجاري للصين على مستوى غرب آسيا وأفريقيا.

في حين قال نائب وزير الاقتصاد والتخطيط السعودي، إن المؤسسات السعودية مستعدة لدراسة تمويل نفسها جزئيا باليوان (العملة الصينية)، والصين مستعدة لتقديم مثل ذلك التمويل.

يذكر أن العلاقات في مجال الطاقة بين البلدين قائمة بالفعل منذ فترة طويلة؛ فالصين هي الشريك التجاري الرئيس للمملكة العربية السعودية والوجهة الثانية لمصادراتها النفطية، بعد اليابان.

سياسياً، هناك توافقات وخلافات، ففي العام الماضي، عرضت بكين دعم الحكومة اليمنية، التي تحظى بدعم التحالف العسكري بقيادة المملكة العربية السعودية، وفي الوقت نفسه، بالنسبة للنزاع في سورية، كان موقف الصين متحديا لموقف الرياض إذ انحازت لحكومة بشار الأسد.

#### الاقتصاد العامل المشترك

ولكن كيف تمكّنت الصين من تجنّب هذه الصراعات في تطوير علاقاتها مع هذه البلدان الثلاثة المتصارعة؟ تقول إيملي هوتورن، محللة شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مؤسسة ستراتفور، وهي منصة استثمارية جيوسياسية مقرها أوسن (تكساس): «ليس هناك توافق حازم بين إيران وإسرائيل والمملكة العربية السعودية، سوى أن ثلاثتهم سعداء بالتعاون مع قوة اقتصادية مثل الصين».

تقول هوتورن: «لقد سعت الصين دائما للحفاظ على علاقات مستقرة مع دول الشرق الأوسط دون التطرق للجانب الديني أو الأيديولوجيا السياسية، وتتجنب أيضا اتخاذ موقف حازم تجاه الاتجاهات السياسية في هذه المنطقة متعددة الانتماءات، وركزت بدلا من ذلك على ما يمكن الوصول إليه من تعاون اقتصادي، لذا فإن هذه الدول سعيدة بالتجارة والاستثمار مع الصين، التي لا تفرض أي أيديولوجية كما يفعل الشركاء الآخرون، خاصة الولايات المتحدة».

أيضا، على عكس واشنطن، لا تتدخل بكين أو تضع شروطا فيما يتعلق بسياسات حقوق الإنسان الخاصة بتلك الدول.

تشير المحللة إلى أن القوة الآسيوية العظمى لديها ثلاثة أهداف في الشرق الأوسط: الأمن في مجالات الطاقة، وتوسيع نطاق شركات التكنولوجيا التابعة لها، وضمان عدم تعرض استثماراتها في طريق الحرير الجديد للخطر.

وأضافت هوتورن: «كل هذه الأولويات مرتبطة بعلاقات الصين مع إيران وإسرائيل والمملكة العربية السعودية». تقول هوتورن إن بكين قد حقّقت نجاحا كبيرا حتى الآن في هذه الاستراتيجية، لكنها تتحدّر من أن المزيد والمزيد من المشاركة في المنطقة سيميل إلى نقطة لا يمكنها فيها الاستمرار دون التعرض لبعض العواقب السياسية.

ومع ذلك، لا تتوقع الخبيرة أن تنشأ المشاكل مع إحدى هذه البلدان الثلاثة، واختتمت: «ستتعامل واشنطن مع النشاطات الاقتصادية للصين في إسرائيل والمملكة العربية السعودية على حدة، وليس كمشروع اقتصادي واحد».

تقول هوتورن: «لقد سعت الصين دائما للحفاظ على علاقات مستقرة مع دول الشرق الأوسط دون التطرق للجانب الديني أو الأيديولوجيا السياسية، وتتجنب أيضا اتخاذ موقف حازم تجاه الاتجاهات السياسية في هذه المنطقة متعددة الانتماءات، وركزت بدلا من ذلك على ما يمكن الوصول إليه من تعاون اقتصادي، لذا فإن هذه الدول سعيدة بالتجارة والاستثمار مع الصين، التي لا تفرض أي أيديولوجية كما يفعل الشركاء الآخرون، خاصة الولايات المتحدة».

أيضا، على عكس واشنطن، لا تتدخل بكين أو تضع شروطا فيما يتعلق بسياسات حقوق الإنسان الخاصة بتلك الدول.

تشير المحللة إلى أن القوة الآسيوية العظمى لديها ثلاثة أهداف في الشرق الأوسط: الأمن في مجالات الطاقة، وتوسيع نطاق شركات التكنولوجيا التابعة لها، وضمان عدم تعرض استثماراتها في طريق الحرير الجديد للخطر.

وأضافت هوتورن: «كل هذه الأولويات مرتبطة بعلاقات الصين مع إيران وإسرائيل والمملكة العربية السعودية». تقول هوتورن إن بكين قد حقّقت نجاحا كبيرا حتى الآن في هذه الاستراتيجية، لكنها تتحدّر من أن المزيد والمزيد من المشاركة في المنطقة سيميل إلى نقطة لا يمكنها فيها الاستمرار دون التعرض لبعض العواقب السياسية.

ومع ذلك، لا تتوقع الخبيرة أن تنشأ المشاكل مع إحدى هذه البلدان الثلاثة، واختتمت: «ستتعامل واشنطن مع النشاطات الاقتصادية للصين في إسرائيل والمملكة العربية السعودية على حدة، وليس كمشروع اقتصادي واحد».

تقول هوتورن إن بكين قد حقّقت نجاحا كبيرا حتى الآن في هذه الاستراتيجية، لكنها تتحدّر من أن المزيد والمزيد من المشاركة في المنطقة سيميل إلى نقطة لا يمكنها فيها الاستمرار دون التعرض لبعض العواقب السياسية.

ومع ذلك، لا تتوقع الخبيرة أن تنشأ المشاكل مع إحدى هذه البلدان الثلاثة، واختتمت: «ستتعامل واشنطن مع النشاطات الاقتصادية للصين في إسرائيل والمملكة العربية السعودية على حدة، وليس كمشروع اقتصادي واحد».

تقول هوتورن إن بكين قد حقّقت نجاحا كبيرا حتى الآن في هذه الاستراتيجية، لكنها تتحدّر من أن المزيد والمزيد من المشاركة في المنطقة سيميل إلى نقطة لا يمكنها فيها الاستمرار دون التعرض لبعض العواقب السياسية.

## الحرس الثوري يمنح روحاني "حبالاً طويلاً" ليشنق نفسه!

وما هو واضح هو أن الحرس الثوري الإيراني يمنح روحاني حبالا طويلا ليشنق نفسه، بينما يرسل رسالة مفادها أنه يخف مع الشعب الإيراني.

وبالقيام بذلك، فإنه يقلل من نفوذ روحاني، ويبعد سهام الغضب بعيدا عن الحرس الثوري، الذي أثارت طموحاته المكلفة في العراق وسورية ولبنان وحسب المحتجين.

وعلى لوقامت إدارة روحاني بالنجاح في الوصول بالوضع لحالة الاستقرار، فلا تزال هناك حاجة لمسار واضح للنجاح الاقتصادي، ما يزيد من احتمال فوز مرشح مؤيد للحرس الثوري الإيراني في الانتخابات المقبلة.

وعلى عكس ما حدث في الماضي، فإن هؤلاء المتظاهرين ليسوا مجرد طلاب، ولكنهم مواطنون عاديون يفقدون مدخراتهم بسرعة، ويكافحون من أجل إطعام آبائهم.

وحتى الآن، لا تزال أعدادهم صغيرة بما لا يكفي لان تهدد الحكومة، ولكن إذا استمرت قيمة الريال في الانخفاض، وظل التضخم يرتفع، قد لا يكون هذا هو الحال لفترة طويلة.

ويبدو أن خطاب الحرس الثوري الإيراني يستعد لتنتيجة قد تضطر فيها إيران إلى استدعاء الحرس الثوري الإيراني لتطهير الشوارع واستعادة النظام، وهو ما سيتعين على الحرس الثوري الإسلامي أن يفكر في كيفيةه من الآن.

ومن غير المرجح أن يحدث هذا، ولكن الوضع الآن لا يمكن تجاهله.

وكما ازداد الوضع سوءا بالنسبة لكل الإيرانيين، وكما كان من الصعب على النخب الاقتصادية الإيرانية في المال، فإن فرص التحركات غير المتوقعة

على الأرض قد تزداد، كما ترتفع احتمالية أن يؤدي حدث ما إلى حركة احتجاج عفوية كبيرة بما يكفي لفرض قرارات صعبة للغاية على القيادة الإيرانية.

ويظهر قيام الحرس الثوري الإيراني بالتحوط في رهاناته مدى خطورة الموقف، وإن كان لا يزال بعيدا عن التسحق.

عن "جيوپوليتيكال فيوتشرز"

### ترامب يسعى إلى نقل أميركا

### من الديمقراطية إلى الاستبداد

بقلم: جيفري ساكس

نشأت الولايات المتحدة في خضم ثورة اندلعت ضد طغيان الملك جورج الثالث، وُضع الدستور من أجل منع الاستبداد، على أساس نظام من الضوابط والموازن، لكن يبدو أن تلك الإجراءات الوقائية تنهار في عهد ترامب رئيس أميركا. إذ يبدو أن ترامب يتمسك بالاعتقاد النابع من هوسه بالعظمة بأن أميركا يجب أن تخضع لحكمه هو فقط. يستخدم ترامب سلطته التنفيذية لتغيير السياسات والممارسات التي أرساها القاتنون والمعاهدات منذ زمن طويل، دون رادعٍ من الجمهوريين في الكونغرس؛ إما لخفضهم وإما لتواطؤهم.

بعد انعقاد القمة بين ترامب وبوتين ما زالت التفاصيل طي الكتمان، لم يعلم أحد الاتفاقات التي انتهى إليها الحاكم المستبدان أو حتى ما تحدثنا بشأنه، ولا حتى كبر أرامك مساعديهما، ولا الأجهزة الأمنية، ولا الكونغرس ولا حتى أي شخص آخر.

وفي أوج الضجة التي تلت ذلك، دعا ترامب بوتين إلى واشنطن دون إخبار كبير مسؤولي الاستخبارات أو معظم المسؤولين والمعاونين الرئيسيين الآخرين بالتأكد، قائمة الإجراءات التي يتخذها ترامب منفردا أخذةً في النمو بدرجةٍ سريرية؛ إذ يفرض بمفرده مئات المليارات من الدولارات من الرسوم الجمركية، على السلع المستوردة من دول تعد من كبار حلفاء أميركا، وعلى الصين كذلك، دون أي دعم صريح أو ضمني من الكونغرس. وألقى ترامب الاتفاق النووي الإيراني رغم الدعم الجماعي الذي يحظى به في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهو في صدد فرض عقوباتٍ جديدة صارمة على إيران، من ضمنها قطع كل الصادرات الإيرانية من النفط، في مفاضلة للاتفاق الدولي مع إيران ودون تصويت الكونغرس على ذلك، وهي محاولة ترمي - على الأرجح - إلى الإطاحة بالنظام الإيراني.

وكما هو متوقع، وربما كان مقصوداً، جلبت طبول حرب ترامب تخديراً من جانب إيران لا تحمد عقباه، ثم تصعيداً آخر من جانب ترامب، ليحول المواجهة الخطرة مع إيران إلى استعراضٍ آخر لقدراته وحكمه المنفرد، واستغل السلطة التنفيذية دون تفويض من الكونغرس لفرض حظر السفر على العديد من الدول ذات الأغلبية المسلمة، وإعلان انسحاب الولايات المتحدة من اتفاق باريس للمناخ المستورد، والتزامات الولايات المتحدة بمقتضى المعاهدات ضمن اتفاقية الاسم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي؛ ولتغيير الوضع الراهن فيما يتعلق بالقدس، ضد إرادة مجلس الأمن والجمعية العامة التابعين للأمم المتحدة.

وقرر ترامب أيضاً تمديد بقاء القوات الأميركية في سورية، دون إشراف الكونغرس أو موافقته. يوثق علماء السياسة انحراف أميركا نحو الانصياع لحكم الواحد، وأجرت المؤسسة البحثية الأكاديمية بالسويد V-Dem، تصنيفاً حديثاً للديمقراطيات حول العالم، وجاءت الولايات المتحدة في المرتبة الـ٣١ للعام ٢٠١٧، وهو هبوط حاد من المكانة السابعة التي احتلتها، العام ٢٠١٥. ووفقا للتقرير، هناك أدلة واضحة على الاستبدادية (التحرك نحو الخضوع لحكم الشخص الواحد)، استنادا إلى مؤشراتٍ عدة، وأضاف التقرير: «ينعج المستوى المنحدر للديمقراطية الليبرالية في العام الأول من إضعاف القيود المفروضة على السلطة التنفيذية»، وبالمثل، فإن مؤشر الديمقراطية الذي أجرته وحدة الاستخبارات الاقتصادية يصفن حاليا الولايات المتحدة فقط على أنها «ديمقراطية معيبة». ويجادل مؤيدو ترامب بأنه يستغل سلطته القانونية فحسب على أكمل وجه، لكنّ الوضع أسوأ من ذلك، ببساطة عن طريق استخدام عبارة «الأمن القومي»، يمكن لترامب دفع الكونغرس والمحكمة العليا للسماح له بأي نطاق من حرية التصرف. وجاءت الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب (بموجب القسم ٢٢٣ من قانون توسيع التجارة للعام ١٩٦٢)، وحظره السفر، وإلغاء الصقّة النووية الإيرانية، كلها في إطار تعويذة الأمن القومي، وأيدت المحكمة العليا، بأغلبية ٥ إلى ٤، قرار حظر السفر؛ نظراً إلى أنّ أغلبية الأعضاء رفضوا التفكير ملياً فيما يفعله الرئيس بحجة الأمن القومي، وتكاد ردود فعل الكونغرس تكون سلبيةً بخصوص المسائل التي يُعلن الرئيس أنها تخص الحرب والسلام، ليس من المفترض أن يحمل الدستور بهذه الطريقة، فيومجب المادة الأولى، القسم ٨، تقع صلاحية شن الحرب في يد الكونغرس، وكذلك صلاحية فرض الضرائب والرسوم الجمركية.

ولكن ما يحدث أنه في كل قضية من تلك القضايا يستدعي رئيس عدواني مسألة الأمن القومي؛ لمراعاة الكونغرس، وفشل الكونغرس الزمن، المتمثل في عدم الإشراف على أنشطة صناعة الحرب الرئاسية ونشر القوات فترات طويلة وإقامة القواعد الخارجية، سواء أكان ذلك على يد الرئيس الحالي أو من سبقوه، أمر معروف في الولايات المتحدة، كذلك، لا يُغتفر فشل الكونغرس في التصدي لترامب بشأن مزاعمه التي تنطوي على أنّ صادرات كندا من الألومنيوم والفولاذ أو صادرات المنتجات الاستهلاكية الصينية، تشكلت «تهديداً للأمن القومي». هناك انتكاهان طويلا لالامد ومؤثران، يستغلها ترامب لتحقيق أهدافه بالاستيلاء على السلطة. يتمثل الأول في النمو المتواصل لدولة الأمن القومي منذ الحرب العالمية الثانية، بإنشاء مئات من القواعد العسكرية الأمريكية وممارسة أنشطة صناعة الحرب غير المتوقفة حول العالم، وضمن ذلك الحروب السرية وحملات التأثير التي تديرها وكالة الاستخبارات المركزية. ولأكثر من نصف قرن، منح الكونغرس والمحكمة العليا الرؤساء مطلق الحرية تقريبا في اتخاذ قرار بدء الحروب، التي تضبطها فيما بعد التعبيئة التدريجية للمعارضة العامة. أما الثاني، فيتمثل في زيادة نفوذ الشركات المؤثرة على السياسة الفيدرالية. في حين يضع الرؤساء أجندة الشركات حيز التنفيذ، يقف الكونغرس موقف المتفرج، وكذلك المحكمة العليا التي أسست، العام ١٩٧٠، لا تزال تخضع لرئيس القضاة، جون روبرتس، أيدت قوة الضفط التي تمارسها الشركات، ما أفسح للرئيس مجالاً واسعاً في تعزيز أجندة الشركات.

ويتواطأ الكونغرس، الواقع في قبضة الشركات، بالسماح للرئيس منفرداً بتفكيك أنظمة حماية البيئة والمستهلك. ولكن، لم يضع كل شيء؛ إذ لا يزال المستشار الخاص روبرت مولر والمحاكم الابتدائية تحاول الوقوف في وجه الرئيس، حتى وإن أصبحت المحكمة العليا تضم ٥ مؤيديين مقابل ٤ غير مؤيديين للسلطة الرئاسية التي لا حدود لها تقريبا، وهي نسبة يمكن توقعها، من الممكن أيضاً مجابهة قبضة ترامب في حالة فوز الديمقراطيين بمجلس من مجلسي الكونغرس في تشرين الثاني ٢٠١٨. لكنّها جميعاً أذرف هشّة لا يمكن الانتكاه عليها. قد تكون الولايات المتحدة على بعد حرب واحدة كبيرة من انهيار الديمقراطية الأميركية، وعلى الأرجح هي الحرب ضد إيران لتغيير النظام، الذي يسعى ترامب إلى تحقيقه. شرح المساعد النازي هيرمان غورينغ، عندما كان قابعاً في سجن نورنبرغ، مدى سهولة شن الجمهور للحرب؛ «سواء بإجراء تصويت أو لا، يمكن دائماً أن يستجيب الناس لنداء زعمائهم، وهذا أمر سهل، كل ما عليه القيام به هو إخبارهم بأنهم يتعرضون للهجوم، وانتهام الراقصين للحرب بالانتقار إلى الوطنية وتعريض البلاد للخطر، وهذا الأمر ينجح بالطريقة نفسها في أي بلد». شرع ترامب في حرب تجارية، لكن ليس علينا أن نفاجأ إذا تحولت لتصبح حرباً حامية الوطيس، فنحن في طريقنا إلى الطفيان.

عن موقع "سي.أن.أن"